

سوريا

«هيئة التنسيق» تقاطع اجتماع الخميس... وطهران تنتقد

في محاولة جديدة لتوحيد صفوفه وتوسيعها، بدأ المجلس الوطني السوري اجتماعات في الدوحة، فيما تتجه الأنظار إلى يوم الخميس، إذ سيجتمع المجلس مع كيانات معارضة أخرى سعياً لتشكيل «حكومة منفي»

مؤتمر «المجلس الوطني» استباقاً لـ «حكومة منفي»

بدأ المجلس الوطني السوري، يوم أمس، اجتماعات مصيرية في الدوحة، تهدف إلى تعزيز قاعدته التمثيلية، في ظل أزمة ثقة مع الولايات المتحدة الساعية إلى قيام حكومة سورية في المنفى.

وسيعد زهاء 286 عضواً إلى تعديل نظام المجلس لزيادة عدد أعضائه، وانتخاب هيئة عامة جديدة يوم الأربعاء. إلا أن الأنظار تتجه إلى يوم الخميس، الذي سيجتمع فيه المجلس الوطني مع هيئات وشخصيات معارضة أخرى في إطار «اجتماع تشاوري» دعت إليه جامعة الدول العربية وقطر. ويتوقع أن يبحث اجتماع الخميس لإنشاء حكومة في المنفى. ويفترض أن يؤسس اجتماع الخميس لقيام كيان جديد موثق، تتبثق عنه حكومة في المنفى. وقال رئيس المجلس عبدالباسط سيدا، في كلمة افتتاحية، إن اجتماع الخميس هو «لقاء تشاوري بين المجلس الوطني السوري والقوى الميدانية في الداخل، والأطراف الأساسية في المعارضة السورية بهدف التباحث حول توحيد الرؤى والمواقف، وحتى تشكيل هيئة مسؤولة تمثل كل السوريين تكون بمثابة سلطة تنفيذية». وشدد على أن «المجلس الوطني السوري هو الركن الأساس والضامن، الذي لا يمكن الاستغناء عنه في مرحلة ما قبل سقوط النظام». وعبر سيدا بوضوح عن الاستياء من «جهود كثيرة بذلت وتبذل من أجل تجاوز المجلس الوطني السوري والبحث عن هياكل بديلة»، كما اعتبر أنه «كان السعي المستمر من أجل اتهام المجلس بالقصور والعجز أو الانغلاق، وكان التضيق المادي على المجلس ولا يزال».

من ناحيته، أوضح الرئيس السابق للمجلس الوطني، برهان غليون، أن مبادرة قيام كيان معارض موسع في اجتماع الخميس هي مبادرة «أميركية»، وهي تحت مسمى «هيئة المبادرة الوطنية السورية». وذكر أن هدف اجتماع الخميس هو «جمع كل المعارضة السورية للتفاهم حول أجندة وطنية، وتبني وثائق المعارضة المتفق عليها والخروج بهيئة تجمع كل أطراف المعارضة». وأشار غليون إلى أن فكرة إنشاء كيان موسع للمعارضة «ليست سيئة، لكن لدينا تحفظات على طريقة طرحها، إذ بدت للبعض كأنها تأتي في إطار نفى ما سبق، وإذا كان هذا الأمر صحيحاً فنحن نعتبرها مبادرة غير منتجة». كما جدد غليون رفض المجلس أن تكون المبادرة الجديدة بديلاً منه، معتبراً أنها «ستصبح منتجة إذا حولناها إلى غرفة عمليات للمعارضة، وذلك لتسريع إسقاط النظام». والمهمة المنتظرة من المبادرة الوطنية السورية ستكون، بحسب غليون، «توحيد القوى العسكرية في الداخل، وتشكيل جهاز تنفيذي يتسلم مهام حكومة منفي»، متوقفاً ألا يتم إعلان حكومة المنفي في اجتماع يوم الخميس. وقال «أرى أن ذلك يجب ألا يتجاوز شهرين من الآن». ورداً على سؤال عما إذا كان يعتقد أن

الأميركيين قد خذلوا المجلس الوطني السوري بطرح هذه المبادرة الجديدة، قال غليون «خذلونا منذ 20 شهراً، لا الآن فقط. نعم نعتقد أن المجتمع الدولي قد خذلنا».

بدوره، أكد المعارض السوري البارز رياض سيف، الذي طرح اسمه لتولي رئاسة حكومة سورية في المنفى، أنه لن يكون مرشحاً لهذا المنصب، موضحاً أن المعارضة السورية تستعد لإنتاج «قيادة سياسية» جديدة، خلال اجتماعها الموسع الخميس. وقال سيف «لن أكون مرشحاً لرئاسة حكومة منفي بأي شكل من الأشكال، أنا عمري 66 سنة، ولدي مشاكل صحية... أنا أحب سوريا وقد عدت للعمل السياسي بعد الثورة، لكنني أعتقد أن هناك المثات من الشباب السوريين القادرين على تبوء هذا المنصب». وتابع سيف «سأكتفي الآن بالمساعدة على تشكيل قيادة سياسية يرضى عنها الشعب السوري والعالم». وبحسب سيف، فإن «المبادرة ليست بديلاً من المجلس الوطني، لكن المجلس الوطني يجب أن يكون جزءاً مهماً منها، فإسقاط النظام يلزمه ألف مجلس وطني». وأضاف «في يوم 8 تشرين الثاني، سنخرج قيادة سياسية، وهي التي ستشكل حكومة تكنوقراط في أقرب وقت ممكن، وحينها ستقرر القيادة الجديدة مقر الحكومة في القاهرة أو غيرها». وأعرب عن تفاؤله «بهذه الحركة الجديدة في مسيرة كفاح

عبر سيداً عن الاستياء من جهود تبذل من أجل تجاوز المجلس الوطني (فيصل التميمي - أ ف ب)

الشعب السوري، الأشياء يجب أن تتغير الآن». كما توقع أن تعترف مئة دولة أو أكثر بالكيان المعارض الجديد. وقالت مصادر في المعارضة إن نجاح مبادرة سيف سيعتمد جزئياً على مدى قدرته على مقاومة ضغوط المجلس الوطني السوري، لتطعيم المجلس الجديد بأعضاء من المجلس. في السياق، ردت «هيئة التنسيق

الوطنية لقوى التغيير الديمقراطي» على دعوتها لحضور مؤتمر الدوحة، وأكدت، في بيان مكتوبها التنفيذي، «أن هذه الدعوة ينقصها التحضير الجيد والمشاركة المسبقة في الإعداد، إضافة إلى إشارات توحى بأن هذه الدعوة لا تعبر عن إرادة السوريين المستقلة، لذلك، وعلى ضوء ما تقدم، فإن هذا المؤتمر المزمع عقده لن يكون خطوة بناءة في

عملية توحيد المعارضة بقدر ما سيكون طريقاً لزيادة الفرقة والتشردم. ولذا قرر المكتب التنفيذي عدم مشاركة الأحزاب والشخصيات المنضوية في الهيئة بهذا المؤتمر».

في موازاة ذلك، اعتبر وزير الخارجية الإيراني، علي أكبر صالح، في مقابلة صحافية، أن اجتماعات فصائل المعارضة السورية غير مفيدة، بل يجدر أن تعقد

سحب البساط من تحت أردوغان - داوود أوغلو

التركي المعادي لدمشق عبر التصريحات اليومية لرئيس الوزراء رجب طيب أردوغان ووزير خارجيته أحمد داوود أوغلو، واستنفراً كل إمكاناتهما لشحن العداء الشعبي التركي ضد الرئيس الأسد، كما فعلاً مع العواصم الغربية قبل أن يتحول أردوغان إلى ضحية المخطط الغربي، الذي ورط تركيا في المستنقع السوري بكل معادلاته الإقليمية، وأثبتت الدبلوماسية التركية أنها تجهل الكثير من المعطيات المعقدة، وخصوصاً في الشأن الإيراني والروسي. وهذا ما يفسر سحب البساط من تحت أرجل الثنائي أردوغان - داوود أوغلو، بعدما عدّا نفسيهما الممسك الأول والأخير بالورقة السورية. فقد كان المجلس الوطني السوري «محسوباً» على أردوغان - داوود أوغلو، في الوقت الذي يعرف فيه الجميع أنه لولا الدعم والتبني التركي لهذا المجلس لما كان له وجود. لكن جاءت تصريحات وزير الخارجية الأميركية هيلاري كلينتون لتثبت أن أنقرة جاهلة بأساليب اللعبة الدبلوماسية، والخفية والعنصرية، في أروقة السياسة الشرق أوسطية. وتشهد هذه الأروقة سلسلة من المنافسات السرية والعنصرية المباشرة وغير المباشرة بين عواصمها. وهذا ما يفسر التحرك

ضد النظام في سوريا من خلال تقديم كافة أنواع الدعم المالي والعسكري واللوجستي للجيش الحر، وكل الجماعات المسلحة التي تسل عنانها العرب والأجانب عبر الحدود التركية. واستخباراتية تركية كبيرة، أسهمت في تحقيق التفوق العسكري للجيش السوري الحر في المناطق الشمالية من سوريا، وخاصة حلب وأدلب، حيث سيطر مسلحو الجيش الحر على البوابات الحدودية الرسمية في المنطقة. لكن كل هذا التحرك التركي لم يكن كافياً لتحقيق الهدف الاستراتيجي بإسقاط النظام من خلال تحويل حلب إلى بنغازي جديدة، بعد إقامة حزام أمني تركي في المناطق الشمالية، أو فرض مناطق حظر جوي لحماية الجماعات المسلحة. وفشلت أنقرة في استغلال إسقاط الطائرة التركية في الأجواء السورية يوم 22 حزيران الماضي لكسب العواصم الغربية إلى جانبها، وفشلت أيضاً في استغلال سقوط بعض القذائف السورية على الأراضي التركية؛ إذ رفض الحلف الأطلسي أن يكون طرفاً في التوتر التركي - السوري، بحجة أن المبررات التركية غير منطقية وكافية لإعلان الحرب على دمشق. واستمر الموقف

إسطنبول - حسني محلي

أثار الموقف الأميركي من استبدال المجلس الوطني السوري نقاشاً واسعاً في الأوساط العربية والإقليمية المهتمة بالملف السوري، من دون أن يخطر على بال أحد أن يقول شيئاً عن الدور التركي في كل هذه التطورات المفاجئة. فقد سبقت حكومة الرئيس رجب طيب أردوغان الجميع عندما احتضنت أول لقاء للمعارضة السورية نهاية شهر أيار عام 2011 في مدينة أنطاليا، مفاجئة الجميع بموقفها الاستباقي من الرئيس بشار الأسد. وجاء قرار أنقرة بإقامة مخيمات خاصة بالأجانب السوريين حتى قبل وصولهم إلى تركيا، ليثبت للجميع أن الحكومة التركية كانت متشجعة منذ البداية لأداء دور ريادي في الملف السوري. وجاء التطور الأهم عندما فتحت أنقرة مخيماتها للجند السوريين المنشقين، ليشكلوا في ما بعد ما يسمى الجيش السوري الحر، الذي جعل من منطقة أنطاكية معقلاً أساسياً له، ولجميع مخيماته السرية والعنصرية. وتحدثت وسائل الإعلام الغربية والتركية في ما بعد بالتفصيل عن التعاون الإقليمي والدولي عبر تركيا

